خريطة الإصلاحات الاقتصادية للحكومة اليمنية، ماذا تحقق فعلا؟

ما هي الإصلاحات الفعلية التي نفذتها الحكومة اليمنية حتى الآن ؟

الأمناء / مركز سوث 24 |
عبد الله الشادلي

- ما أبرز السيناريوهات المحتملة لمسارات الاقتصاد اليمني المتناقضة بين التعافي المستدام والارتداد إلى الفوضى. ؟

- خبراء : اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد تمثل «حجر الزاوية» لاستعادة البنك المركزي لدوره كمنظم للسوق

- ما أبرز التحديات التي تبرز امام الشبكة الموحدة للمدفوعات كأداة فعالة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ؟

- الإصلاحات الحكومية على الإجراءات المالية والقطاعات الإنتاجية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات

في بلد يعيش واحدة من أعقد الأزمات الاقتصاديـــة، بلغ الانهيار المالي في اليمن خلال صيف 2025 مستوى غير مسبوق. فقد تجاوز سعر صرف الدولار الأمريكي حاجـز 2900 ريـال، ولامـس الريال الســعودي 760 ريالًا، مـا فاقم موجة غلاء خانقـة أطاحت بالقـدرة الشرائية للمواطنـين، وأدى إلى عجـز الحكومة المعـترف بهـا دوليًا عـن صرف رواتب موظفي القطاع العام لأكثر من شـهرين متتالين.

قادت هذه الأوضـاع إلى احتجاجات واسـعة في محافظة حضرموت، كبرى محافظات جنوب اليمن، كاشفة عن عمق السخط الشعبي من تدهور المعيشة.

تزامـن هـذا المشـهد الاقتصادي والشـعبي المأزوم مع انقسـامات حادة داخل مجلس القيادة الرئاسي حول سبل إدارة الأزمة، وسـط ضغـوط قوية من المجلـس الانتقالي الجنـوبي – الشريك الرئيس في السـلطة الذي أقر فيه مايو الماضي توجيه رسـالة لمجلـس الأمن الدولي والرباعية الدولية (الولايات المتحدة – بريطانيا – السعودية – الإمارات) بشأن الأزمة، وضرورة التحرك العاجل لتخفيف معاناة السكان.

ووجدت الحكومة اليمنية، بقيادة سـالم بن بريـك وزير المالية الذي تم تعيينه رئيسـا للوزراء مطلع مايو المنصرم، نفسها أمام أزمة اقتصاديـة وخدمية بدأت تنعكس سياسـيًا بشـكل مطرد. وأمام هـذا التحدي، شرعت الحكومة والبنك المركـزي في عدن بإطلاق ما وصف بأنه «أكثر حزمـة إصلاحات جرأة منذ سنوات.»

وقد تركزت هذه الحزمة على كبح المضاربة في سوق الصرف واستعادة البنك المركزي لدوره التنظيمي. وفي غضون أسـابيع قليلة، بدأت المؤشرات الأولية لهـذه الإصلاحات بالظهور، حيث انخفض سعر الدولار من مستوى 2900 ريال إلى نحـو 1617 ريـالًا، وتراجع الريال السعودي من 760 ريالًا إلى حدود 425 ريالًا، منذ أواخر يوليو وحتى الآن.

ورغـم أن هذا التحسـن رافقته مخاوف وتوجس، ووصف بأنه قابل للانتكاس، إلا أنه منح الحكومة متنفسًا سياسـيًا واقتصاديًا مؤقتًا، وأعطـى انطباعًا أوليًـا بوجود قدرة على التدخـل المنظم في سـوق الصرف. فما هي الإصلاحات الفعلية التي نفذتها الحكومة اليمنية حتـى الآن، وكيف يقيمهـا ويراقبها الخبراء؟

خريطة الإصلاحات

شـكّل إنشـاء اللجنة الوطنيـة لتنظيم وتمويل الاسـتيراد نقطة الانطلاق الأهم في مسـار الإصلاحات الحكومية. فقد صدر قرار تشكيلها عن رئيس مجلس الوزراء لتكون أداة مركزية لضبط عمليات الاسـتيراد، بعدما ظل هـذا الملف لعقود أحد أكبر مصادر اسـتنزاف العملة الصعبة وتغذية السوق الموازية.

في العـاشر من أغسـطس 2025، بدأت اللجنـة عملها رسـميًا باسـتقبال طلبات المصارفـة والتحويل من التجـار عبر البنوك وشركات الصرافـة، وفق آلية مشـددة تقوم على التحقق من الوثائـق ورفعها إلى اللجنة لدراسـتها قبل منح الموافقة أو الرفض. وأكد البنك المركزي أنه لن يُسمح بدخول أي بضائع عـبر المنافـذ الجمركية ما لم تسـتوفِ هذه الإجراءات، في خطوة تستهدف إنهاء فَوضى الاستيراد وإغلاق الباب أمام تدفق السلع عبر قنوات غير رسمية.

ويعتبر خـبراء أن هذه اللجنة تمثل «حجر الزاوية» في اسـتعادة البنك المركـزي لدوره كمنظم للسـوق، لأنها تحد مـن المضاربات العشـوائية وتعيد توجيه النقـد الأجنبي إلى الاحتياجات الفعلية للاقتصـاد بدلًا من تركه رهينة السوق السوداء.

وفي هـذا السـياق، يقـول المستشـار الاقتصادي في مكتب رئيـس مجلس القيادة الرئاسي، فارس النجار، أن هذه الخطوة غيّرت قواعد اللعبة في سوق العملة. إذ جرى، بحسب تصريحـه لمركز سـوث24، «قـصر عمليات بيـع النقد الأجنبـي على الجهـات الكبيرة، وإلزام شركات الصرافـة بتوريد فائض العملة الأجنبية أسبوعيًا إلى البنوك، وتحديد سقوف البيع بخمسـة آلاف دولار للبنوك وألفي دولار لشركات الصرافة».

ويضيف أن الأهـم في هذه الإجراءات هو «وقف تلبية احتياجات اسـتيراد المشـتقات النفطية من السـوق الموازي، وهو إجراء من شأنه إطفاء محرك الطلب المصطنع على النقد الأجنبي».

بموازاة ضبط عمليات الاسـتيراد، أطلق البنك المركزي في عدن مشروعًا اسـتراتيجيًا لا يقل أهمية يتمثل في تطوير أنظمة المدفوعات الإلكترونية. هـذا المشروع، الذي يحظى بدعم مباشر من البنك الدولي، يعـد بمثابة إصلاح هيكلي عميق يستهدف تحديث البنية التحتية المالية لليمن وتعزيز قـدرة الدولة على مراقبة تدفق الأموال.

يقـوم النظام الجديد على إنشـاء منصة رقابية إلكترونية شـاملة تربـط بين البنوك، وشركات الصرافة، والمؤسـسات الحكومية، وحتى الأفراد. ومن خـلال هذه المنصة، تُوحد كافة المعاملات الماليـة مـن تحويلات، رواتب، مدفوعات حكوميـة، وضرائب، تحت إشراف مباشر من البنك المركزي.

الأثر المبـاشر لهذا النظـام، هو تقليص الاعتماد المفرط على النقد (الكاش)، وتشجيع التحول إلى المعامـلات الإلكترونية، مما يمنح البنـك المركزي قدرة غير مسـبوقة على تتبع حركة الأموال لحظـة بلحظة. وهو ما وصفه د. محمد جمال الشعيبي بأنه خطوة جوهرية لمكافحة الفوضى في السوق النقدية، شريطة أن يقترن هذا المشروع بإصلاحات موازية تعزز النشاط الاقتصادي الحقيقي.

إلى جانب ذلك، ينظر إلى الشـبكة الموحدة للمدفوعـات كأداة فعالة في مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهـاب، فضلًا عن تقليص التهرب الضريبي والجمركي، الذي طالما شكّل أحد أبرز معضلات الدولة اليمنية. ويؤكد فارس النجار أن هذه الخطوة تمثل «تسـوية فورية وتتبعًا رقميًا يقلل السيولة خارج النظام»، بما يسهم في منع عودة الأموال إلى السوق الموازي ويضاعف من أثر الاستقرار النقدي.

ورغم أهمية هذا النظام من الناحية الفنية، يبرز تحد أسـاسي يتمثل في ضعـف البنية التحتيـةً التكنولوجية في اليمـن، إلى جانب استمرار سيطرة الحوثيين على أجزاء من البلاد، ما قد يحد من فاعليته على المدى القصير. ومع ذلك، يعتبر البدء بتنفيذه في عدن بأن الحكومة تسـعى لفرض سـيطرتها على النظام المالي الوطني وإعادة رسم قواعد اللعبة المصرفية .

أيضا، يُعـد إعداد وإقـرار الموازنة العامة للدولة، في 24 يوليو 2025، الضلع الثالث في مثلث الإصلاحات الذي راهنت عليه الحكومة. فلطالما شـددت المؤسـسات الماليـة الدولية، كصندوق النقـد والبنك الدوليين، على ضرورة وجود موازنة رسـمية كشرط أساسي لضبط الإيرادات وترشـيد الإنفاق العام، وهي خطوة غابت عن اليمن لسنوات طويلة.

يرى د. محمد جمال الشـعيبي، أن الموازنة ليسـت مجرد أداة محاسـبية، بـل هي إطار انضبـاط مالي يسـمح للحكومـة بمراقبة تدفقـات الأموال ويمنع عودتها إلى السـوق الموازي، بما يعزز مـن أثر الإصلاحات النقدية الأخرى. وأوضح في حديثه لمركز سـوث24 أن هذه الخطوة كانت مطلبًا متكررًا للمؤسسات الدولية، وجاء اعتمادها اليوم كجزء من حزمة إصلاحات أوسـع تهـدف لإعادة بنـاء الثقة بالاقتصاد اليمني.

مـن جانبـه، وصـف فـارس النجار، الإصلاحات الثلاثة (اللجنـة الوطنية لتنظيم الاستيراد، شـبكة المدفوعات، الموازنة) بأنها «حلقـة مترابطة تعـزز الأثـر الاقتصادي المتماسك».

مضيفًا: «اللجنة تنظـم الطلب الحقيقي على العملة الأجنبية، شـبكة المدفوعات توفر التسـوية الفورية وتتبعًا رقميًا يقلل السيولة خارج النظام، أما الموازنة فتوفر انضباطًا ماليًا يمنع إعادة السـيولة إلى السوق الموازي، مما يضاعف من أثر الاستقرار».

ومـع ذلك، تبرز التحذيـرات من أن نجاح هذه الخطوة يتوقف على مدى التزام الحكومة بمؤشرات واضحة للنفقات، بحيث لا يُسـمح بالصرف خـارج الموازنة، وهو ما شـدد عليه النجـار بوضوح. فبدون انضبـاط صارم، قد تتحول الموازنة إلى مجرد وثيقة شكلية، تعجز عن معالجة الخلل العميـق في إدارة الموارد أو مواجهة نفوذ القوى المتحكمة بالمال العام.

القطاعات الإنتاجية

لا تقتـصر الإصلاحـات الحكومية على الأدوات النقدية والإجـراءات المالية، بل امتدت لتشـمل القطاعات الإنتاجية التي تمثل حجر الزاويـة في تخفيـف الضغط عـلى ميزان المدفوعات. وفي هذا السياق، طرحت الحكومة توجهًا اسـتراتيجيًا لإعادة تشـغيل مصافي عدن، وإنشـاء مصفاة جديـدة ومنطقة حرة في حضرموت، كجزء من رؤية أوسع لإنعاش الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة.

المستشـار الاقتصـادي فـارس النجار، أوضح أن تشـغيل مصافي عـدن إلى جانب مصفاة صافر في مارب، «سـيخفض فاتورة المشتقات النفطية التي تصل حاليًا إلى نحو 3 مليارات دولار سـنويًا في اليمن»، الأمر الذي سينعكس على تحسين الميزان التجاري ودعم العملة الوطنية. ويشـير إلى أن هذه الخطوات جاءت اسـتجابة مباشرة للضغوط الشعبية والاقتصادية المتصاعـدة من حضرموت، التي كانت مركز الاحتجاجات الأوسـع ضد الأزمة المعيشية.

على المستوى النقدي، سجلت الإصلاحات الحكومية حضورًا ملموسًـا من خلال سلسلة من الإجراءات الحاسمة التي استهدفت ضبط سوق الصرف. ويعتقد د. محمد جمال الشعيبي أن أبرز ما تحقق هو «اسـتعادة البنك المركزي في عدن لدوره القانوني، وبدء اتخاذ إجراءات لتنظيم تداول العملة الصعبة، من خلال تثبيت أسـعار العملات، وإيقاف وسـحب تراخيص مؤسسـات وفروع صرافة مخالفة، وإغلاق مكاتب غير مرخصة».

وتعـززت هـذه الخطوات بقـرار رئيس الوزراء في 11 أغسطس، الذي حظر استخدام العملات الأجنبية كبديل عن العملة الوطنية في المعاملات التجارية الداخليـة، مثل الإيجارات والرسـوم الدراسية وتذاكر السـفر. واعتبر الشعيبي هذا القرار «إجراءً مهما لدعم السيادة النقدية»، لما له من أثر مباشر في فرض الريال كعملة وحيدة للتداول المحلي.

السيناريوهات المحتملة

يقف الاقتصـاد اليمني اليوم أمام مفترق طرق حاسـم، تتجاذبه مسـارات متناقضة بين التعافي المسـتدام والارتداد إلى الفوضى. فالإصلاحات التي أطلقتهـا الحكومة والبنك المركزي تبدو حتى الآن كخطوات جريئة نجحت في تحقيق بعـض المؤشرات الإيجابية، غير أن استمرارها يتوقف على عوامل أكثر تعقيدًا من مجرد ضبط مؤقت لسوق الصرف.

السيناريو الأول :

يتمثل في التعافي المسـتدام، وهو الخيار الذي يتطلـب البناء على الإجـراءات الحالية وتحويلها إلى سياسات راسخة تضمن استقرار السـوق النقدية على المـدى الطويل. ويؤكد المستشار الاقتصادي فارس النجار أن بلوغ هذا المسار مرهون بثلاثة شروط أساسية:

أولهـا الحفـاظ على انضبـاط تنفيذي صارم يمنع تراخي الجهات المعنية عن تطبيق القرارات، وثانيها توفير شـفافية منظمة عبر نافـذة إلكترونية للبنك المركـزي تتيح مراقبة حركة الأموال بصورة لحظية، وثالثها تقليص نفوذ القـوى التي تسـتخدم الأمـوال غير المشروعـة في تغذية المضاربـات، باعتبارها المحرك الأخطر لاضطراب السوق.

فـإذا تمكنت الحكومة مـن الوفاء بهذه المتطلبـات، فإن ما تحقق من اسـتقرار أولي يمكـن أن يتحول إلى قاعـدة صلبة لانطلاقة اقتصادية جديدة.

أما السيناريو الثاني :

ويتمثل في الارتـدادِ إلى مربع الفوضى، وهو خطر لا يـزال حاضرًا بقوة إذا ما أخفقت الحكومة في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. ويحذر د. محمد جمال الشعيبي من أن أي تراخٍ في تنفيذ الإصلاحات سيعيد السوق الموازية إلىً الواجهة، مع ما يعنيه ذلك من عودة المضاربة وفقدان السيطرة على سـعر الصرف. وتزداد هذه المخاطر تعقيدًا في ظل تباين السياسـات النقدية بـين مناطق الحكومـة والحوثيين، فإذا لم تتمكن الإصلاحات من ملامسـة حياة الناس اليومية عبر تحسـن فعلي في الأسعار والرواتب، فإن حالة السخط الشعبي ستتجدد، بما يهدد بانهيار الجهـود الحكومية وعودة الأزمة بصيغة أكثر حدة.

وبـين هذين المسـارين، يظل مسـتقبل الإصلاحات رهينًا بقدرة الحكومة على ترجمة المكاسب المؤقتة إلى تحولات بنيوية مستقرة، مدعومة بدعم خارجي يعزز احتياطيات البنك المركزي ويمنحها القدرة على الصمود في وجه الأزمـات المقبلة. فالمعركة الحقيقية ليسـت فقط في اسـتعادة التوازن اللحظي لسـعر الصرف، وإنما في بناء نظـام اقتصادي قادر على الصمود، بعيدًا عن الهشاشة التي جعلت السوق عرضة للانهيار مرارًا.